



جمهورية العراق

البيان الذي أدلى به سعادة السفير سعد عبد المجيد العلي

ممثل العراق الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

أمام المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والستين

السيد الرئيس،

سعادة المدير العام للمنظمة،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة الحضور،

نظراً لأن بياني هذا هو الأول الذي أتشرف بإلقائه أمام المجلس التنفيذي الموقر، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أرحب بكم وأهنئكم على ترأسكم للمجلس. وأنا واثق من أن اجتماعاتنا هذه ستتكلل بالنجاح تحت قيادتكم. كذلك أعرب لكم وللسيد المدير العام للمنظمة وكافة المسؤولين فيها عن شكري وتقديري وكذلك للسادة السفراء الذين قدموا لي الدعم والمساعدة خلال الفترة المنصرمة ليجعلوا مهمتي سهلة وممكنة، وفي نفس الوقت ليتمكنوا بلدي العراق من التقدم في تحقيق التزاماته تجاه المنظمة للتخلص من بقايا برنامجيه الكيميائي السابق. كما أود أن أؤكد لكم رغبتني وحرصني على العمل مع الأمانة الفنية وجميع الدول الأعضاء بشكل فاعل وبناء من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي وجدت من أجلها اتفاقية الأسلحة الكيميائية تعزيزاً للأمن والسلام الدوليين.

السيد الرئيس،

لقد كان من أبرز ما شهدته الفترة السابقة هو تشكيل الحكومة العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعد أن شارك العراقيون في ثالث انتخابات ديموقراطية منذ عام ٢٠٠٣. بذلك وضع العراق قدمه على أول طريق الديمقراطية التي يحق له أن يفخر بها أمام دول العالم وسيتمكن شعب العراق من العيش بسلام وأمان ويتمتع كافة أفرادهم ومكوناته بخيراته التي حرّموا منها طيلة السنوات الماضية نتيجة السياسات والحروب العنيفة التي



خاضها النظام السابق، والتي من بين إفرازاتها البرنامج الكيميائي السابق الذي نسعى للتخلص منه بمساعدتكم بأسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق قدم زملائي من دائرة الرقابة الوطنية يوم أمس الاثنين ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، استعراضاً فنياً تضمن أغلب الفعاليات والنشاطات التي قامت بها الجهات العراقية والتقدم الحاصل في هذا الصدد، مؤكداً جدية الحكومة العراقية في تحقيق تقدم سريع في وضع خطة التدمير المطلوبة. ونأمل منكم استمرار الدعم والمساعدة للوصول إلى ذلك الهدف.

السيد الرئيس،

إن الجهات العراقية المختصة تعطي للجانب التشريعي والإداري لتنفيذ الاتفاقية بُعدهما الخاص وتدرك جيداً مدى أهميتهما، لذا فقد وجه السيد وزير الخارجية والسيد وزير العلوم والتكنولوجيا رسالتين منفصلتين في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى السيد رئيس مجلس النواب العراقي طلباً فيهما أن ينظر المجلس بأسرع وقت ممكن في التشريعات المتعلقة بمنع الانتشار والتصديق عليها بما في ذلك التشريع الخاص بهيئة الرقابة الوطنية الخاصة بتنفيذ معاهدات واتفاقيات منع الانتشار.

وفي بداية شباط/فبراير ٢٠١١، دعا وزير العلوم والتكنولوجيا ممثلي الوزارات والمؤسسات المعنية بمشروع خطة التدمير وتصفية مخازن منشأة المثنى الملغاة إلى اجتماع، وتم إعداد عدد من التوصيات العاجلة ورفعها إلى مجلس الوزراء الذي نظر فيها وأصدر قراره المرقم (٤٤) لعام ٢٠١١، الذي حوّل فيه وزير العلوم والتكنولوجيا الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لوضع خطة تدمير تلك المخازن.

وعلى صعيد التعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة، قدم وفد بلادي يوم الاثنين ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ تقريرين يتعلقان بالتقدم المحرز من قبل دائرة الرقابة الوطنية فيما يتعلق بملف العراق خلال الفترة المنصرمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من بين النشاطات الفنية التي دأبت الجهات العراقية المختصة على متابعتها هي الاجتماعات والمناقشات الدورية، بل وشبه اليومية بين تلك الجهات؛ فيما استمرت الهيئة الوطنية بالتنسيق مع الأمانة الفنية للمنظمة متابعة المناقشات مع الدول المهتمة بملف العراق وفي مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، التي نتج عنها قيام الهيئة الوطنية بتحديد مجموعة من المتطلبات والأولويات التي يُحتاج إلى توفرها لتحقيق تقدم في تعامله مع هذا الملف الفريد في حالته وظروفه، ويتشرف وفد بلادي بجعل قائمة هذه المتطلبات والأولويات متوفرة أمام الأعضاء المهتمين بملف العراق لمناقشتها وتقديم المساعدة فيما يروونه مناسباً من فقراتها. وأود هنا أن أنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر والامتنان للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية للمنظمة، وحكومات دول كل من ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمساعدة العراق على تنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالدعم والمتابعة المباشرة للمدير العام، السيد أحمد أوزمجو، لملف العراق والتي أسفرت مؤخراً عن نية المنظمة تحقيق زيارة تفتيشية من قبل الأمانة الفنية إلى المواقع العراقية في النصف الأول من هذا العام التي ستكون الأولى منذ انضمام العراق إلى الاتفاقية. وأتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد المدير العام وإلى دوائر المنظمة ذات الصلة لأن هذه الخطوة ستضع بداية النهاية للملف الكيميائي السابق الذي واجه العراق بسببه مشاكل كبيرة. وأؤكد هنا استعداد حكومتي التام لاستقبال الفريق الفني للمنظمة في الوقت الذي تراه مناسباً لها وتوفير كل متطلبات إنجاز هذه الزيارة.

السيد الرئيس،

لقد نجحت حكومة بلادي في ترسيخ سياسة الشفافية في تعاملاتها مع المجتمع الدولي بعد فترة طويلة من العزلة التي عانى منها العراق نتيجة السياسات الخاطئة للنظام السابق. فقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرارات التاريخية المهمة الثلاث ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التي جاءت لتؤكد تحقيق العراق تقدماً هاماً في استعادة مكانته الدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الأمن المرقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠. وتضمن القرار ١٩٥٧ شهادةً وأقراراً واضحين بالتقدم الذي أحرزه العراق بشأن الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وقد رحّب مجلس الأمن في الفقرة السادسة من ديباجة القرار المذكور بانضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكذلك تم فيه الإقرار على رفع القيود المفروضة على العراق بموجب القرارين ٦٨٧ و٧٠٧ لعام ١٩٩١ المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية، حيث نص البند الأول من منطوق القرار نفسه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن ينهي التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف والأسلحة النووية المدنية المفروضة بموجب الفقرات ٨ و٩ و١٠ و١٢ و١٣ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١، والفقرة ٣(و) من القرار ٧٠٧ لعام ١٩٩١، وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرارات اللاحقة ذات الصلة. ومثلت هذه القرارات الثلاث اعترافاً بالتقدم الذي حققه العراق في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار والامتثال لمعاهدات نزع السلاح وتطبيقه بصفة مؤقتة البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ريثما يتم التصديق عليه. وبذلك أجمعت الإرادة الدولية على عودة العراق إلى المجموعة الدولية من أوسع أبوابها ليتفاعل ويعمل مع جميع مؤسساتها لتحقيق جميع أهداف الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

من هذا المنطلق، أصبح العراق الآن في موقع أقوى لاتخاذ خطوات إضافية وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية للمساهمة الفاعلة في دعم النظام الدولي وهنا نكرر تأكيداتنا السابقة بدعم وتأييد حكومة العراق كافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب النووي والكيميائي والبيولوجي ومنع وصول هذه المواد إلى أيدي

الإرهابيين، وهي على استعداد تام للمساهمة في تلك الجهود. وأشدد هنا على دعم حكومتي الكامل لجهود الأمانة الفنية للمنظمة وجهود السيد مايك بايرز (Mike Byers) من أستراليا في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،

إن الأهداف السامية التي تصبو إلى تحقيقها هذه الاتفاقية تلاقي من حكومة بلادي كل الدعم ابتداءً من عالمية الاتفاقية التي أُقرت خطة العمل بشأنها في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ والتي آتت ثمارها بتقليص عدد الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى سبع دول حتى الآن. ونشدد على دعمنا لجهود الأمانة الفنية للمنظمة والميسرة الآنسة رجاء ربيعة (Raja Rabia) من فرنسا في هذا الخصوص لإعداد التقرير النهائي عن تنفيذ خطة العمل المذكورة لرفعه إلى مؤتمر الدول الأطراف في الدورة السادسة عشرة التي ستُعقد في نهاية هذا العام.

وندعم كذلك جهود الأمانة الفنية للمنظمة في مجال التعاون الدولي للاستخدام السلمي للكيمياء، التي تمثل جهوداً ونشاطات فاعلة لترسيخ مبادئ الاتفاقية في توظيف الابتكارات الصناعية المتقدمة في خدمة البشرية بين بلدان العالم أجمع مع اختلاف درجات تقدمها الصناعي، ونشيد بورشة العمل الأخيرة التي أُقيمت في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتقرير الصادر بشأنها.

وكذلك نشيد بجهود الأمانة الفنية وجهود الميسر السيد مَسَيَاي كارازنسكي (Maciej Karasinski) من بولندا في عملهما على بلورة أفكار قواعد بناءة وفاعلة للمساعدة والحماية ضد الأسلحة الكيميائية بموجب البند العاشر من الاتفاقية.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بنشاط الأمانة الفنية والمدير العام للمنظمة وجهودهما لعقد مؤتمر التعاون الدولي والسلامة والأمن في سياق السنة الدولية للكيمياء في أيلول/سبتمبر من هذا العام، مؤكداً أن حكومتي ستساهم جدياً في إنجاح إقامة المؤتمر على أحسن وجه.

السيد الرئيس،

أود أن أعنتم هذه الفرصة لأعبر من جديد عن شكري للمجلس التنفيذي وللدول الأعضاء في الاتفاقية وللسيد المدير العام للمنظمة لاستجابتهم لشواغل العراق بالموافقة على إقامة معرض الصور لضحايا حلبجة في مقر المنظمة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، والذي سيمثل استذكارا للهجمات التي شنت على تلك المدينة بالأسلحة الكيميائية وإعراباً عن التعاطف مع ضحايا تلك الهجمات.

وأعرب عن تأكيدي من جديد على حرص حكومة بلادي على التعاون مع الأمانة الفنية وكافة الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية والأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها، للوصول إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل حتى تنعم شعوب العالم بالأمن والأمان والسلام.

وأخيرا أتقدم إلى سعادة سفيرة سري لانكا بالتهنئة بمناسبة اختيارها كنائبة للمدير العام، مؤكدين لها رغبتنا في التعاون معها من أجل إنجاح مهمتها.

السيد الرئيس،

أرجو أن يُعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة.

وشكرا.

--- 0 ---